



ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية
والمحاسبية والمعلوماتية

دورية فصلية علمية محكمة

تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية
دراسة تطبيقية في شركة صلاح الدين العامة للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠١

المدرس المساعد: عماد صالح نعمة

ملخص

تأتي أهمية التحليل المالي من تعاظم حجم المنشآت الصناعية واحتواء تقاريرها المالية على أعداد ضخمة من الأرقام التي تحتاج إلى تفسير لبيان حقيقة المركز المالي وسياسة الوحدة الاقتصادية، كما إن اتساع السوق وزيادة المنافسة بين الشركات زاد من هذه الأهمية. كذلك تأتي أهمية التحليل المالي من أنها تهتم أطرافاً خارجية كالمقرضين لبيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على خدمة الدين، والمستثمرين الذين يهتمون بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الربح واستمراره، والمدققين للتحقق من متانة الوحدة الاقتصادية والتنبؤ بمستقبلها، والمحللين في دراسة السوق والوضع الاقتصادي العام. ويهدف هذا البحث إلى تقويم أداء شركة صلاح الدين العامة لمدة من ١٩٩٥-٢٠٠١ من خلال قياس اتجاه الأداء لعدد من الأنشطة الخاصة بالشركة باستخدام النسب المالية.

Abstract

The importance of financial analysis came from the grating corporation's size and markets. Financial reports contain a huge numbers, and these numbers need to be interpreted and studied for decision making and for planning and control. The financial analysis is very important for the creditors and investors those who are concerned to the ability of the economic unit to generate profit, the auditors for investigating of unit solidarity and forecasting to the future events, and the analyzers who study the markets and economic in general. This research aims to evaluate the performance of Public Sallahaldine Company for the period 1995-2001 through measuring the performance direction by using financial ratios.

مقدمة

تتبع أهمية التحليل المالي من انه وسيلة من وسائل الرقابة والتخطيط، وبواسطته يتم التحقق من سلامة الاستثمار في الوحدات الاقتصادية والتنبؤ الصحيح للأحداث المستقبلية. وبما

إن المصدر الأساسي لعملية التحليل المالي هي البيانات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية المدرجة بالتقارير المالية (قائمة الدخل والميزانية وغيرها من القوائم الملحقه) ، فأن عملية التحليل تتم من خلال دراسة العلاقات بين فقرات هذه القوائم لاستخلاص المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار والتأكد من سلامة الاستثمار باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية للاستدلال على التصرفات السابقة والتنبؤ بالاتجاهات المقبلة والوصول إلى حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وكذلك بيان مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة وأوجه إنفاقها .

وتأتي أهمية التحليل المالي من تعاضد حجم المنشآت الصناعية واحتواء تقاريرها المالية على أعداد ضخمة من الأرقام التي تحتاج إلى تفسير لبيان حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط وسياسة الوحدة الاقتصادية، كما إن اتساع السوق وزيادة المنافسة بين الشركات زاد من هذه الأهمية. كذلك تأتي أهمية التحليل المالي من أنها تهم أطرافاً خارجية كالمقرضين لبيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على خدمة الدين ، والمستثمرين الذين يهتمون بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الربح واستمراره، والمدققين للتحقق من متانة المركز المالي والتنبؤ بمستقبلها ومدى قدرتها على الاستمرار، والمحللين في دراسة السوق والوضع الاقتصادي العام.

المبحث الأول منهجية البحث

في هذا الفصل سيتم دراسة النقاط الخاصة بأهمية البحث ومشكلة البحث والفرضية وخطوات التحليل المالي والدراسات السابقة في هذا المجال.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

- ١- إن تحليل النسب المالية يعتمد اعتماداً كبيراً على التقارير المالية الصادرة من الشركة ولا تتم عملية التحليل إلا بعد أن يتم المصادقة على هذه التقارير من مراقب حسابات معتمد، وبالتالي فإنه يمكن القول إن نتائج التحليل تكون ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها .
- ٢- يستخدم تحليل النسب في تقييم الأداء ومعرفة الاتجاهات العامة في كافة مجالات ونتائج الأنشطة الخاصة بالشركة كمجالات الكفاءة والربحية والسيولة والأنشطة المختلفة والإنتاج والقيمة المضافة ولسنوات عدة سابقة. كما يمكن تجميع المعلومات الناتجة عن التحليل سنة بعد أخرى من خلال إضافة معلومات التحليل لكل سنة تالية، لكي يمكن رسم صورة مستمرة عن كل أنشطة الشركة من خلال لمحة بسيطة.
- ٣- سهولة الحصول على البيانات الخاصة بتحليل النسب المالية وسهولة إجراء عملية التحليل والحصول على نتائج دقيقة، وكذلك سهولة استفادة المعنيين من النتائج من دون الحاجة إلى مهارات عالية.
- ٤- التحليل المالي أداة يمكن استخدامها لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقييم أداء العاملين وكفاءة التشغيل وتقييم سياسة منح الائتمان وتقييم إمكانيات المقترضين (Credit-worthiness). كما يساعدنا التحليل المالي في معرفة الاتجاه العام للشركة (Trend) في مختلف تفاصيل مكونات القوائم المالية، ومقارنة أداء الشركة مع المنافسين و دراسة النسب لفترات سابقة تساعد في معرفة صحة أداء الشركة ومعرفة الإمكانيات المستقبلية للشركة.

مشكلة البحث

عموما تسعى الشركات الصناعية للمحافظة على الكفاءة التشغيلية والاقتصادية في تنفيذ خططها كي تسمّر في تحقيق أهدافها وبقائها. ولكن غالبا ما تفشل العديد من الشركات في أن تستقرئ المعلومات الواردة في التقارير المالية أو الاستفادة منها. وبالرغم من التكاليف الكبيرة التي تتحملها الشركة في إعداد هذه التقارير وتجميعها وتدقيقها ونشرها ، فإنها تفشل في الحصول على المنفعة الكاملة من هذه التقارير. وهذا في الغالب ناتج من عدم اهتمام الإدارة بما تحويه وما يمكن أن تكشفه هذه التقارير. وحيث يتضمن التخطيط اعتبارات مستقبلية غير مؤكدة ، فإنه حتى في أفضل الخطط الإدارية فإنها قد تعرضت للانحراف. ولذلك تحتاج الإدارة قراءة مستمرة لتقدم نشاط الشركة باتجاه الأهداف المحددة مسبقا، فهناك الكثير من المشاريع التي تعرضت لان الإدارة اكتشفت انحراف الخطط الموضوعة بعد فوات الأوان . وهنا ومن خلال استخدام الوسائل التحليلية وخاصة استخدام النسب المالية فإن الإدارات تستطيع اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عند ظهور الانحرافات.

فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية البحث بما يلي :-
إن شركة صلاح الدين العامة يمكن أن تقيم أدائها وان تحصل على المعلومات اللازمة والنتائج المعقولة من هذا التحليل ، واستخدام النتائج في اتخاذ القرارات المناسبة.

خطوات التحليل

- تحديد الهدف من التحليل .
- تحديد الفترة التي سيتم تحليلها
- اختيار المعلومات الملائمة لهدف المراد تحليله .
- اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل .
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره .
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه.
- تحديد ومدى اتجاه الشركة عن المعيار المستخدم (معايير مجردة او صناعية او مستهدفة).
- تتبع الأسلوب والعوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية .
- الاستنتاج المناسب.
- وضع التوصيات واقتراح الحلول الملائمة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أعدت لإغراض التقويم والتنبؤ بأعمال الشركات باستخدام النسب المالية واغلب هذه الدراسات تهدف إلى تقويم ومعرفة اتجاهات الأنشطة التي تقوم بها المنشآت ومن هذه الدراسات:-

- ١- دراسة (Jeffrey S. Crover) (١) في عام ٢٠٠١ بعنوان "إعادة تقويم وتعريف نموذج مقياس (Z) لـ (Edward I. altman) للتنبؤ بالإفلاس". فقد قدم (Edward) نموذجه المعروف نموذج مقياس (Z) للتنبؤ بالإفلاس الذي يمد يد العون للإدارة من خلال المقدرة التنبؤية بمنع وقوع كارثة الإفلاس بشكل مبكر واستخدم هذا النموذج في مجالات الأعمال العامة (General Business) وصناعة الاقتراض (Loan Industry) والاستثمار (Investment Industry)، ويهدف (Crover) في بحثه هذا إلى مراجعة معمقة لنموذج (Edward) في دراسته الأصلية ومن ثم إعادة

تقويم النموذج (نموذج Z) باستخدام نفس النسب المالية ومن ثم يقترح أسلوباً آخر لنموذج Z وذلك من خلال استخدام النسب الخمسة التي استخدمها (Edward) في نموذج مع إضافة ثلاثة عشر نسبة مالية أخرى .

٢- وهناك تقرير مقدم في عام ٢٠٠١ من قبل (New Hampshire Department of Health and Human Services) (٢) وهو واحد من سلسلة من التحليلات تتناول القضايا المالية لنظم العناية الصحية. وفي هذا التقرير تم تحليل القضايا المالية للمستشفى للفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٨ إضافة إلى تحليلات تغطي الفترات الأخيرة لسنة ١٩٩٩ وعملية التحليل يتم تحديثها حالما تتوفر البيانات المدققة لكل سنة. وكل تحليل مالي يتضمن المعلومات التالية :

أ- معلومات عن حجم المستشفى وموقعها ومعلومات أخرى.

ب- ملخص للتحليل المالي.

ت- تحليل للتدفقات النقدية .

ث- وتحليل للربحية والسيولة ورأس المال.

ج- وتخمينات عن العناية الخيرية (charity care) و المنافع المقدمة للمجتمع.

٣- وهناك دراسة مقدمة من قبل (Donny Hubener) (٣) في عام ٢٠٠١ بعنوان "تحليل القوائم المالية لمُصنعي المنتجات الأجهزة الصوتية والصورية " وفي هذه الدراسة تم إجراء تحليلات مالية لستة مصنعين للأجهزة الصوتية والصورية ولأربعة سنوات وهي شركة Kenwood و Marantz و Nippon و Harman و Pioneer و Sony. واستخدم الباحث في عملية التحليل ثلاثة أساليب هي التحليل المالي وتحليل الاتجاه والمقارنة لاختبار كل المصنعين وماهية نتائج المقارنة بينهم. وبينت النتائج النهائية أي من الشركات مستقرة مالياً وأيهما لا.

٤- وفي دراسة مقدمة من قبل كلية العلوم الزراعية في بنسلفانيا بعنوان " Farm Business Analysis: Key Pennsylvania Farm Profitability " (بدون تاريخ) (٤) أكدت على أن تحليل الأعمال ما هي إلا عملية استرداد وتنظيم ومعالجة ومقارنة البيانات المالية من أعمال الحقل والعملية كلها موجهة نحو تزويد الإدارة بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة وتشغيل أعمال الحقل. ويشير إلى أن التحليل يمكن أن يتم من خلال التحليل المقارن وتحليل النسب والتحليل المخطط من خلال استخدام التدفقات النقدية وقائمة الدخل للتنبؤ بالأداء المستقبلي. كما تشير الدراسة إلى ثلاثة أسئلة مهمة هي أين نحن ؟ وأين نريد أن نكون ؟ وكيف نحصل على ذلك ؟. ولإغراض التحليل يستخدم الموازنة التقديرية (Budgets) والميزانية (Balance Sheet) وقائمة الدخل والتدفقات النقدية .

٥- وهناك دراسة مقدمة من قبل (Dr. Anne Abraham) (٥) في عام ٢٠٠٥ بعنوان "

Managing Mission, Members and Money: A Financial Analysis For Nonprofit Sector Model ". هذا البحث يقوم بتحليل الأداء المالي من خلال التركيز على تحليل النسب لغرض تحديد الظواهر غير الاعتيادية وتركيز الانتباه على القضايا المهمة. ويناقش أيضاً بشكل رئيسي أهمية استخدام تحليل النسب المالية وتوسيع نماذج الأداء المالي السابقة لتطوير النماذج المستخدمة سابقاً للمؤسسات الغير الهادفة إلى الربح وضمان أن تحليل الأداء المالي لم ينفذ بمعزل عن أية اعتبار لمهمة المنظمة.

المبحث الثاني

سنتناول في هذا الفصل بيان ماهية التحليل المالي طرق التحليل المالي باستخدام النسب المالية والأسباب التي تستدعي استخدام هذه النسب والإطار النظري للنسب المالية.

ماهية التحليل المالي وأهميته:

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية المعدة من قبل حسابات الوحدة الاقتصادية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكمل لها بعد تبويبها بشكل ملائم واستخدام أساليب رياضية وإحصائية مناسبة لغرض إبراز الارتباطات التي ترتبط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو عدة فترات زمنية للاستدلال على بعض التصرفات الماضية والتكهن بالاتجاهات المستقبلية (٦). وينظر إلى التحليل المالي على أنه وسيلة يمكن بواسطتها تحديد نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية وبيان أهمية البيانات المالية المتوفرة كما تفيد بعمل التنبؤات للأوضاع المالية مستقبلا سواء من حيث الأرباح أو المركز التمويلي أو المركز الائتماني والاستثماري أو من حيث الأداء بشكل عام (٧). وتتضمن عملية التحليل المالي الآتي (٨):-

- ١- جمع المعلومات المالية وتصنيفها .
- ٢- الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لبيان الارتباطات والعلاقات المختلفة فيما بينها .
- ٣- إثارة الأسئلة حول مدلولات هذه الارتباطات والعلاقات .
- ٤- اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات التشغيلية المختلفة .
- ٥- وضع تخطيط علمي للنواحي المالية في الشركة .

أنواع التحليل المالي

هناك نوعين من أدوات التحليل المالي هي (١) التحليل الرأسي: أي باستخدام النسب المالية وهذا ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود قائمة المركز المالي إلى مجموع الموجودات أو كل بند من بنود قائمة نتائج الأعمال إلى مجموع المبيعات. ويستخدم هذا الأسلوب في الحصول على مؤشرات متنوعة عن كفاءة الوحدة الاقتصادية في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها. وتعرف النسب المالية في هذه الحالة على أنها علاقة بين رقمين محاسبين في قائمة مالية واحدة أو قائمتين ماليتين (٩) . وناتج هذه العلاقة ليس له أهمية تذكر ما لم تكن هناك مقارنة مع نسبة أخرى مماثلة تسمى النسبة المرجعية ، وعلى ضوء المقارنة يتم تقويم الموقف. والنسب المالية ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة يجب فهمها وتفسيرها بشكل سليم حتى يستفاد منها بوصفها مؤشرا ماليا مهما في دراسة بنود القوائم المالية. ومن عيوب هذا التحليل أنه يتصف بالسكون والثبات ويتجاهل عامل الوقت. وهذا الأسلوب يساعد على تقويم أداء الشركة في فترة معينة واحدة ويستعمل كوسيلة في التخطيط والرقابة ، و(٢) التحليل الأفقي أو المقارن: وينطوي هذا التحليل على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية عبر فترات زمنية للوحدة الاقتصادية نفسها أو لوحدة اقتصادية أخرى مشابهة للشركة، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصا، وبواسطة هذا التحليل يتم التعرف على سلوك كل عنصر مالي أصل كان أو خصم أو إيراد أو مصروف خلال المدة وتحديد اتجاهه لكي يساعد على التنبؤ مستقبلا. وتعتمد هذه الأداة على وجود سنة أساس يتم اختيارها اختيارا سليما بعيدا عن التقديرات الشخصية أو الارتجالية. ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي حدثت عبر فترات زمنية عدة. ولا تقتصر الاستفادة من هذا الأسلوب على الأرقام المطلقة بل يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما معدة عن فترة زمنية معينة بمثلثتها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسب عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة ، وأن هذا الأسلوب ذو فائدة أكبر من مجرد الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة.

أسباب استخدام النسب المالية

إما الأسباب التي دعت إلى استخدام النسب بشكل كبير فهي (١٠):-

- ١- سهولة احتساب النسب وسهولة الحصول على البيانات من القوائم المالية .

- ٢- سهولة مقارنة النسب سواء من خلال مقارنة أداء الشركة مع فترات سابقة أو مقارنة أداء الشركة مع مثيلاتها من الشركات .
- ٣- سهولة الفهم فهي تقدم معلومات يمكن فهمها من قبل كل موظفي الإدارة.
- ٤- النسب المالية وسيلة إيصال معلومات عن المركز المالي للشركة إلى أطراف خارجية وهنا يجب القول إن النسب المالية بحد ذاتها لا تقدم لنا أية معلومات تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركة إلا من خلال استخدام المعايير الآتية (١١) :
- ١- تحليل الاتجاه من خلال المقارنة على الأقل لخمس سنوات سابقة للحصول على فهم لصحة الأداء المالي واتجاه المنظمة.
- ٢- مقارنة أداء شركة مع شركات أخرى مشابهة من خلال استخدام المعدل الصناعي (industry average) وهذا يعطينا فكرة عن أداء الشركة مقارنة مع الشركات المشابهة.
- ٣- مقارنة الأداء الحقيقي للشركة مع معايير مستهدفة وضعتها الشركة مسبقاً.
- ٤- التحقق من أية مصادر أخرى تحوي على آراء منشورة تخص أداء الشركة .

أهداف التحليل المالي

- يهدف التحليل المالي إلى تحقيق ما يأتي (١٢):-
- ١- معرفة التغيرات التي طرأت على المركز المالي .
- ٢- تقويم كفاءة الأداء عن طريق قياس المقدرة على توليد الأرباح .
- ٣- تقويم كفاءة استخدام الأصول
- ٤- النبوء بكثير من الأمور التي تهم الشركة .
- ٥- التخطيط للأمور المالية المختلفة عن طريق إعداد القوائم التقديرية
- ٦- الرقابة المالية لغاية معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث تغيرات في قدرة الشركة على توليد الأرباح والتصرف بما يتلاءم والوضع .
- ٧- تقويم السياسات التي تتبعها الشركة كسياسة منح الإئتمان وتحصيل الديون وسياسة السداد والتخزين والسياسات التشغيلية والاستثمارية.

النسب المالية

وهنا سيتم دراسة النسب المالية على أساس تصنيفها على مجموعات معينة كل مجموعة تتناول جانباً معيناً من جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية وهي كما يلي (١٣)*:

* تم الاعتماد على كتاب مدخل تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية تأليف د. محمد عبد جعفر الكرخي ورسالة الدبلوم رقابة مالية للسيد سمير مهدي حسين في الحصول على كافة النسب المالية.

أولاً : نسب المجموعة العامة:-

تحتوي هذا المجموعة على عدد من النسب أو المعايير لتقويم كفاءة الأداء والتي يمكن تطبيقها على مختلف الأنشطة للوحدات الاقتصادية ولهذا سميت بالمجموعة العامة ومن أهمها:-

١- إنتاجية عناصر الإنتاج :-

وهو معيار لقياس الإنتاجية الكلية في الوحدة الاقتصادية ويقصد بعناصر الإنتاج ما يلي:-

- العمل، ويشمل الأجور والرواتب والمزايا المدفوعة للعاملين .

- **المواد**، ويقصد بها السلع والمواد الداخلة في الإنتاج ويضمنها جميع المصاريف التي أنفقت من نقل وخزن وتأمين وغيرها حتى لحظة إعدادها للتشغيل.
- **المكانن والمعدات**، وتتمثل في مساهمة المكانن والمعدات والآلات في العملية الإنتاجية وتساوي قيمة الاندثار السنوي المحتسب عن هذه المكانن والآلات .
- **رأس المال**، ويساوي تكلفة ما يساهم به رأس المال في الإنتاج (أي الذي لا يدخل مباشرة في العملية الإنتاجية) والذي يساوي قيمة الاندثار السنوي التي تحتسب عن مجموع الموجودات الثابتة من مباني ووسائل نقل والعدد والأثاث. وتفيد هذه النسبة في قياس قيمة الإنتاج المحصلة من استخدام وحدة نقدية واحدة من عناصر الإنتاج، وتتمثل هذه النسبة بالمعادلة التالية:-

كمية الإنتاج

انتاجية عناصر الإنتاج =

العمل + المواد + المكانن والآلات + رأس المال

- ٢- **نسبة إنتاجية العامل**: هو مقياس لقياس إنتاجية العامل الواحد من الوحدات المنتجة معبرا عنها بالقيمة وتتمثل هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

قيمة الإنتاج

انتاجية العامل =

عدد العامل

وتعني هذه النسبة بقياس إنتاجية العامل الواحد معبرا عنها بقيمة الإنتاج، أي مقدار قيمة الوحدات المنتجة التي أنتجها العامل الواحد من المساهمين في العملية الإنتاجية.

- ٣- **نسبة إنتاجية الأجر**: ويعني هذا المعيار بقياس مدى مساهمة الوحدة النقدية الواحدة من الأجور والرواتب بضمنها المزايا العينية في قياس قيمة الإنتاج الذي تنتجه الوحدة النقدية الواحدة ويعبر عنها بالمعادلة الآتية :-

قيمة الإنتاج

نسبة إنتاجية الأجر =

أجور العاملين

- ٤- **نسبة عائد الاستثمار** : وتفيد هذه النسبة في قياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في استثمارها لأموالها، فارتفاع هذه النسبة يعني نجاح الوحدة الاقتصادية في تمويل أكبر قدر من المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح بدلا من احتجازها على شكل أصول ثابتة أو مخزون أو على شكل منتجات تحت التشغيل، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :-

صافي الأرباح

عائد الاستثمار =

رأس المال المستثمر

٥- نسبة إنتاجية الأموال المستثمرة: ويقصد بهذا المعيار مقدار ما تساهم فيه الوحدة النقدية الواحدة من الموجودات في قيمة الإنتاج، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

$$\text{إنتاجية الأموال لمستثمرة} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الموجودات}}$$

٦- نسبة درجة التصنيع: وتعكس هذه النسبة الدرجة التي بلغتتها الوحدة الاقتصادية في تصنيعها للمواد والتي استخدمت في الإنتاج، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على درجة عالية من التصنيع والعكس بالعكس، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

$$\text{درجة التصنيع} = \frac{\text{قيمة المستلزمات السلعية}}{\text{قيمة الإنتاج}}$$

ثانيا : نسب الربحية:-

وتعكس هذه النسب كفاءة وفاعلية إدارة الشركة ومن هذه النسب :-

١- معدل عائد الاستثمار إلى حقوق الملكية (نسبة الربحية) :-
ويحسب هذا النسبة معدل العائد على حقوق الملكية ويشير إلى قدرة وكفاءة الإدارة في تعظيم ثروة أصحاب المشروع، أي انه يقيس ربحية رأس المال الذي قدمه المالكون ، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:-

$$\text{معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

٢- نسبة هامش الربح إلى المبيعات، وتعكس هذه النسبة أجمالي الربح إلى المبيعات ويعبر عن ذلك عن هامش الربح الذي تحققه الوحدة من خلال نشاطها الإنتاجي والتسويقي وقياس كفاءة الإدارة في معاملة عناصر الكلفة لمبيعاتها، ويعبر عنها بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

٣- نسبة صافي الربح إلى المبيعات، وتوضح هذه النسبة ربحية الوحدة الصافية أي الربح المتاح للوحدة والذي تتصرف به بعد تسديد كل ما عليها من تكاليف مباشرة وغير مباشرة لإنتاج سلعها وخدماتها منسوبا إلى المبيعات ويعبر عنها بالمعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

٤- نسبة تطور إجمالي الربح، وتبين هذا النسبة أعلاه مدى تقدم الأرباح في الوحدة الاقتصادية مقارنة بما هو عليه في السنة السابقة. ولتوضيح هيكل المعادلة الرياضي أعلاه فإن الطرف الأيسر هو :

$$\text{نسبة تطور إجمالي} = \frac{\text{إجمالي الربح الفعلي للسنة الحالية} - \text{إجمالي الربح الفعلي للسنة السابقة}}{\text{إجمالي الربح الفعلي للسنة السابقة}}$$

وعند الاستعانة بالرموز الرياضية تكتب المعادلة كالآتي :

$$\text{نسبة تطور إجمالي} = \frac{\text{س} - \text{ص}}{\text{ص}} = \frac{\text{ص}'}{\text{ص}} - \frac{\text{س}'}{\text{ص}} = 1 - \frac{\text{س}'}{\text{ص}}$$

ويمكن استخدام نفس النسبة باستخدام الربح الصافي لملاحظة تطور الربح الصافي من سنة إلى السنة أخرى من خلال الاستعاضة بالربح الصافي بدلا من الربح الإجمالي في المعادلة أعلاه، علما إن صافي الربح التشغيلي يعطي مدلولات أدق من صافي الربح التشغيلي كون الربح الإجمالي يحتوي على تكاليف أخرى.

ثالثا : نسب السيولة :-

وتعنى هذه النسبة بقدرة الشركة على سداد ديونها القصيرة الآجل في موعد استحقاقها أو قدرة موجوداتها المتداولة على التحول إلى نقد للوفاء بالمطلوبات المتداولة ومن هذه النسب :-

١- نسبة التداول ، وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي تستطيع فيه الوحدة الاقتصادية الوفاء بمطلوباتها المتداولة من موجوداتها المتداولة في الآجل القصير ، ويعني هذا توفير السيولة اللازمة لاستمرار المشروع وتعتبر نسبة ١:٢ النسبة المرغوبة للحكم على قدرة الوحدة على الوفاء ومعنى ذلك إن كل دينار من المطلوبات المتداولة إي القروض القصيرة الآجل مغطى بدينارين من الموجودات المتداولة، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٢- نسبة السيولة السريعة، وهي أكثر تحفظا من نسبة التداول حيث يستثنى المخزون من الأصول المتداولة. وتشير هذه النسبة إلى قدرة الوحدة الاقتصادية إلى الوفاء بالتزاماتها

في المدى القصير من موجوداتها السريعة والتي تمثل النقد وأشباه النقد (التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة) أي إن هذه النسبة توضح مقدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بمديونياتها السريعة والنسبة المفضلة هي ١:١ ، أي أنه يمكن سداد الديون القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزونها . ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٣- دوران النقدية، وتشير هذه النسبة إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير (المطلوبات المتداولة) من النقدية فقط ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٤- معدل دوران رأس المال العامل ، إن فترة دوران رأس المال العامل هي مجموع (فترة الإنتاج + فترة التجهيز + فترة البيع + فترة التحصيل) وان (٣٦٥) يوما تمثل عدد أيام السنة المالية أو ربما يقع الاختيار على أية فترة أخرى كان تكون شهر أو فصل وغير ذلك وتعتبر زيادة معدل الدوران زيادة في المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركة سواء عن طريق زيادة البسط أو انخفاض المقام أما انخفاضها فيشير إلى تحسن في سيولة الشركة وتدهورا في ربحية صافي رأس المال وهذا ناتج من إن زيادة المبيعات يلحقه زيادة في الائتمان و الحاجة المتزايدة للاقتراض بالتالي زيادة في مخاطر الديون المعدومة وعدم إمكانية السداد في الوقت المحدد ولهذا فهناك معدلا مرغوبا ومناسبا يوازن بين ربحية الشركة وتخفيض نسبة المخاطر عليها. ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}} \times 365$$

رابعاً : نسب النشاط

وتعكس هذه النسب كفاءة الشركة في استخدام مواردها المتاحة في تغطية احتياجاتها و تبين مدى نشاط الشركة في توليد المبيعات، وتعرف نسب النشاط بمعدلات الدوران Turnover وفيما يلي كيفية استخراج بعض هذه المعدلات:

١- معدل دوران المخزون السلعي، وتعكس هذه النسبة نشاط الدينار المستخدم في المخزون السلعي في توليد المبيعات أو الكفاءة في عملية تحويل المخزون إلى النقدية عن طريق المبيعات ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:-

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

ويتم استخراج متوسط المخزون السلعي بموجب المعادلة الآتية:-

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{بضاعة أول المدة} + \text{بضاعة آخر المدة}}{2}$$

٢- **معدل دوران الذمم المدينة**، وهي مقياس لكفاءة الوحدة الاقتصادية في تحصيل ديونها وعدم تحولها إلى ديون مشكوك في تحصيلها أو معدومة وبالتالي ضمان سيولة الشركة ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:-

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{رصيد الذمم المدينة}}$$

٣- **معدل فترة التحصيل (Collection period)** : وتستخدم هذه النسبة لتحديد فاعلية سياسة البيع بالأجل، وتبين لنا عدد مرات تحصيل الذمم المدينة وبالتالي قدرة الشركة في الحصول على ديونها، وكلما زاد المعدل يعكس لنا عدم وجود سياسة تحصيل حازمة تتبعها الشركة في الحصول على ذممها المدينة. وبالتالي إمكانية تحول قسم من هذه الديون إلى ديون مشكوك في تحصيلها أو ديون معدومة وتحمل الشركة خسارة يفترض أن لا تتحملها، ويستخرج هذا المعدل من خلال استخراج معدل المبيعات اليومية وذلك بقسمة المبيعات على ٣٦٠ يوم، ومن ثم نستخرج معدل فترة التحصيل بقسمة الحسابات المدينة على المبيعات اليومية وفق المعادلة الآتية:-

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{\text{الحسابات المدينة}}{\text{المبيعات اليومية}}$$

٤- **معدل دوران الموجودات الثابتة** ، وهو مقياس لبيان مدى استخدام الشركة لمعداتنا في العملية الإنتاجية ، فارتفاع هذه النسبة يعني إنتاجية الموجودات الثابتة أما انخفاضها فيعني أما المغالة في التوسعات الرأسمالية أو انخفاض في المبيعات دون الحد المقرر أو كليهما ، وتستخرج هذه النسبة وفق المعادلة الآتية :-

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الموجودات الثابتة}}$$

٥- **معدل دوران الموجودات المتداولة**، وتعكس هذه النسبة درجة استغلال الشركة لموجوداتها المتداولة في عملية توليد المبيعات، وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية :-

$$\text{معدل دوران الموجودات المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}$$

٦- **معدل دوران الموجودات**، وتسمى كذلك نسبة الكثافة الرأسمالية وهي مؤشر عن كفاءة الشركة ومقدرتها في استخدام موجوداتها في زيادة المبيعات ، فإذا كان المعدل منخفضا فهذا يعني أن الشركة لا تتناسب مع حجم الاستثمارات الموجودة لديها وهنا يجب أما زيادة حجم الأعمال أو التخلص من بعض موجوداتها ، وتستخرج هذه النسبة وفق المعادلة الآتية :-

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات الثابتة}}$$

مجموع الموجودات

٧- احتجاز الأموال في المخزون، وتشير هذه إلى نسبة المبيعات إلى إجمالي المواد المخزونة ويشير انخفاض هذه النسبة إلى زيادة حجم المخزون وهذا يتطلب دراسة أسباب تكس المخزون وإيجاد الحلول اللازمة ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

$$\text{احتجاز الأموال في المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

٨- نسبة تطور الموجودات ، ويشير هذا المعيار إلى مدى كفاءة الإدارة في زيادة حجم موجوداتها مقارنة بالسنة الأساس أو السنة السابقة . وان أي زيادة تشير إلى تقدم الشركة وتطورها ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة تطور الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الموجودات في السنة الحالية}}{\text{إجمالي الموجودات في السنة السابقة}}$$

٩- نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات، وتظهر هذه النسبة ما تتحمله الوحدة النقدية الواحدة من المبيعات من الديون المعدومة وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما عكست تدني كفاءة جهاز التسويق وتستخرج هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{المبيعات}}$$

١٠- نسبة الاندثار المتراكم إلى إجمالي الموجودات الثابتة المعرضة للاندثار ، وتعتبر هذه النسبة عن قدم أو حداثة الموجودات الثابتة حيث أن انخفاض هذه النسبة يدل على حداثة الموجودات الثابتة وهذا يعني قوة القدرة الإنتاجية والعكس يتطلب من الشركة أنفاق أموال كبيرة في المستقبل من أجل استبدالها ، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

الاندثار المتراكم

$$\text{الاندثار المتراكم} / \text{الموجودات الثابتة المعرضة للاندثار} = \frac{\text{الاندثار المتراكم}}{\text{الموجودات الثابتة المعرضة للاندثار}}$$

خامسا : نسب الإنتاج والقيمة المضافة

يمكن أن ندرج النسب التالية تحت هذا الموضوع وهي:-

١. نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج، وتقيس هذه النسبة مقدار القيمة المضافة التي حققتها الوحدة الاقتصادية إلى القيمة الإجمالية للإنتاج ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{قيمة الإنتاج}}$$

٢. نسبة تطور الإنتاج (بالقيمة)، وتقدم هذه النسبة مقارنة نسبية بين الإنتاج الفعلي للسنة الحالية والإنتاج الفعلي للسنة السابقة أو لسنة الأساس. وفي هذه المقارنة يمكن التعرف

فيما إذا كانت الشركة قد تقدمت أو تأخرت في قدرتها الإنتاجية أو أنها بقيت على وضعها السابق، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية: -

$$\text{نسبة تطور الإنتاج بالقيمة} = \frac{\text{قيمة الإنتاج المتحقق للسنة الحالية}}{\text{قيمة الإنتاج المتحقق للسنة السابقة}}$$

٣. تطور نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج ، ويعكس هذا المعدل مسار تطور القيمة المضافة مما يدل على قدرتها على إدارة الإنتاج وتطوير عملياتها الإنتاجية ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية :-

$$\text{تطور نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج} = \frac{\text{القيمة المضافة للسنة الحالية}}{\text{القيمة المضافة للسنة السابقة}} = \text{نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج في السنة السابقة}$$

سادسا : نسب الخزين:

١. معدل الخزين لفترة معينة، ويبين هذا المعدل متوسط المخزون خلال فترة زمنية معينة كان تكون شهر أو فصل أو سنة ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:-

$$\text{معدل الخزين (لفترة معينة)} = \frac{\text{المخزون في أول المدة} + \text{المخزون في آخر المدة}}{2}$$

٢. معدل الاستفادة من مخزون المواد السلعية ، ويوضح هذا المعدل مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في الاستفادة من المواد السلعية المخزونة لإغراض الإنتاج كما يكشف مدى ملائمة هذا الخزين لمتطلبات النشاط ، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية :-

$$\text{معدل الاستفادة من مخزون المواد السلعية} = \frac{\text{معدل الاستفادة من مخزون المواد السلعية}}{\text{معدل الاستفادة من مخزون المواد السلعية}}$$

المصرف من

المواد السلعية

٣. نسبة المخزون إلى الموجودات المتداولة ، ويستدل من هذه النسبة إلى حجم المخزون مقارنة بالموجودات المتداولة باعتبار إن المخزون هو إحدى مفردات الموجودات المتداولة وان ارتفاع النسبة يعني وجود حجم كبير من المخزون مما يتطلب الدراسة ووضع الحلول اللازمة ويتم التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

المخزون في آخر المدة

$$\frac{\text{نسبة المخزون في آخر المدة}}{\text{الموجودات المتداولة}} =$$

سابعا : نسب المواد

وتتمثل هذه النسب بمايلي :-

١ . إنتاجية المواد بالقيمة، ويشير هذا المعيار إلى قدرة الوحدة النقدية الواحدة من المواد في خلق مقدار معين من الإنتاج مقاسا بالقيمة ويعبر عن هذا المعيار بالمعادلة الآتية:-

$$\text{إنتاجية المستلزمات السلعية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة المستلزمات السلعية}}$$

٢ . تطور إنتاجية المستلزمات السلعية، ويوضح هذا المعيار مدى تطور إنتاجية المستلزمات السلعية سواء مقاسه بالقيمة أو الكمية من خلال مقارنة ما هي عليه في السنة الحالية بالسنة السابقة أو سنة الأساس ويعبر عن ذلك رياضيا بالمعادلة الآتية:-

$$\text{تطور إنتاجية المستلزمات} = \frac{\frac{\text{قيمة الإنتاج للسنة}}{\text{قيمة المستلزمات السلعية}}}{\frac{\text{قيمة الإنتاج للسنة}}{\text{قيمة المستلزمات السلعية}}}$$

٣ . إنتاجية الخامات والمواد الأولية، وتعكس هذه النسبة قدرة الوحدة النقدية الواحدة من الخامات والمواد الأولية في خلق مقدار معين من الإنتاج مقاسا بالقيمة ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:-

$$\text{إنتاجية الخامات والمواد الأولية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الخامات والمواد الأولية}}$$

٤ . تطور إنتاجية الخامات والمواد الأولية، ويوضح هذا المقياس مدى تطور إنتاجية الخامات والمواد الأولية سواء كانت مقاسه بالقيمة أو الكمية مقارنة عما هو عليه في السنة الحالية بالنسبة للسنة السابقة أو سنة الأساس ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:-

$$\text{تطور إنتاجية الخامات والمواد الأولية} = \frac{\text{إنتاجية الخامات والمواد الأولية للسنة الحالية}}{\text{إنتاجية الخامات والمواد الأولية للسنة السابقة}}$$

ثامنا : نسب الصيانة

١- نسبة تكاليف الصيانة إلى قيم الموجودات ، وتوضح هذا النسبة المبالغ التي تصرف على الصيانة إلى إجمالي مجموع الموجودات الثابتة (قبل طرح الاندثار) والتي تشمل المكنائ والمعدات والأبنية ووسائل النقل والعدد والأدوات وغيرها :-

$$\text{نسبة تكاليف الصيانة إلى قيم الموجودات} = \frac{\text{تكاليف الصيانة}}{\text{إجمالي الموجودات الثابتة}}$$

٢- نسبة تكاليف صيانة المكنائ والمعدات ، وتعتبر هذه النسبة إلى مقدار مبالغ الصيانة المصروفة مقارنة بتكاليف الموجودات الثابتة التي تجري صيانتها ، وبهذا تهتدي الإدارة المسؤولة إلى جدوى الاحتفاظ بهذا الموجود أو استبداله فقد تتجه الشركة إلى استنزاف موجوداتها وعدم تخصيص ما يكفي لصيانتها من اجل المحافظة على مستوى أرباح معينة ويعبر عنها بالمعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة تكاليف صيانة المكنائ والمعدات} = \frac{\text{تكاليف صيانة المكنائ والمعدات}}{\text{إجمالي قيمة المكنائ والمعدات}}$$

تاسعا: إنتاجية العاملين

١- إنتاجية العامل الواحد، وتحسب هذه النسبة إنتاجية الفرد الواحد مقارنة بقيمة معينة من الإنتاج وتشمل متوسط عدد العاملين خلال السنة والذين ساهموا فعلا بالإنتاج مطروحا منه المعارون والمنتهبون مضافا إليهم المنسوبون إلى الشركة، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{إنتاجية الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{متوسط عدد العاملين}}$$

٢- تطور إنتاجية العامل، ويشير هذا المقياس إلى مدى التطور الحاصل في إنتاجية العامل سواء كانت مقاسه بالكمية أو القيمة ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:-

$$\text{تطور إنتاجية الفرد} = \frac{\text{إنتاجية الفرد الواحد للسنة الحالية}}{\text{إنتاجية الفرد الواحد للسنة السابقة}}$$

٣- متوسط تكلفة العامل الواحد، ويعطي هذا المتوسط معدل نصيب العامل الواحد من الأجور والرواتب والمكافآت والحوافز والمزايا الأخرى ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{متوسط تكلفة العامل الواحد} = \frac{\text{نفقات الأفراد العاملين}}{\text{عدد العاملين}}$$

٤- نصيب الوحدة النقدية الواحدة من الإنتاج من تكاليف العاملين ، ويمثل هذا المقياس النسبة التي تشكلها نفقات الأفراد العاملين من قيمة الإنتاج كان نقول أنها تشكل ٢٥% او ٤٠% وتعكس هذه النسبة المذكورة درجة التكنولوجيا المستخدمة ودرجة التصنيع وكثافة القوى العاملة ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :-

$$\text{نصيب الوحدة النقدية الواحدة من الإنتاج من تكاليف العاملين} = \frac{\text{نفقات الأفراد العاملين}}{\text{قيمة الإنتاج}}$$

٥- إنتاجية الأجر، ويشير هذا المقياس إلى قيمة الوحدات النقدية والتي ساهمت في خلقها وحدة نقدية واحدة من الأجور والرواتب والحوافز والمزايا العينية المدفوعة للعاملين، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:-

قيمة الإنتاج

$$\text{إنتاجية الأجر} = \frac{\text{نفقات الأفراد العاملين}}{\text{قيمة الإنتاج}}$$

٦- إنتاجية الفرد من القيمة المضافة، ويشير هذا المقياس إلى ما ينتجه الفرد الواحد من القيمة المضافة، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:-

القيمة المضافة

إجمالي عدد العاملين

$$\text{إنتاجية الفرد من القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{إجمالي عدد العاملين}}$$

٧- تطور إنتاجية الأجر، ويقاس هذا المعيار التطور الحاصل في إنتاجية الأجر عند مقارنته بما هو عليه في السنة الحالية مع السنة السابقة أو سنة الأساس وتؤخذ القيم التي ترد في هذا المعيار بالأسعار الثابتة لغرض استبعاد اثر التضخم بالأسعار ويعبر عنها بالمعادلة الآتية :

إنتاجية الأجر للسنة الحالية

$$\text{تطور إنتاجية الأجر} = \frac{\text{إنتاجية الأجر للسنة الحالية}}{\text{إنتاجية الأجر للسنة السابقة}}$$

المبحث الثالث

الجانب العملي

سنتناول في هذا الفصل النتائج المحصلة من تطبيق هذه النسب على نشاط شركة صلاح الدين العامة لبيان مدى كفاءة الشركة في استغلال مواردها وكذلك بيان مدى كفاءة الشركة الإدارية والتنظيمية. وقد تم التركيز على السنوات السبع الأخيرة وهي السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١ لدراسة وتقييم الشركة.

١- نسب المجموعة العامة :-

وهذه تتمثل بستة نسب أو معايير، هي إنتاجية عناصر الإنتاج وإنتاجية العمل وإنتاجية الأجر وعائد الاستثمار وإنتاجية الأموال المستثمرة ودرجة التصنيع وسيتم حساب نسب هذه المجموعة وفق الجدول رقم (١)

جدول (١)

نسب المجموعة العامة للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	إنتاجية عناصر الإنتاج	إنتاجية العمل	إنتاجية الأجر	عائد الاستثمار	إنتاجية الأموال المستثمرة	درجة التصنيع
١٩٩٥	٧٢	١٤٠	١.٦١	٦	٧.٧٦	٠.١٩
١٩٩٦	٤٣	١٢٥	١.٥٢	١٢	١.٤٤	٠.٢١
١٩٩٧	٧٥	٣٤٨	٢.٩٥	٣٦	٣.٠٥	٠.١٩
١٩٩٨	٥٩	٤٦٤	١.٦٣	١٠	٤.٤١	٠.٤٨
١٩٩٩	١٠٧	٩٠٢	٢.٩٥	٦٣	٨.٣٤	٠.٢٦
٢٠٠٠	١٥٠	٢٢٥٢	٣.٥٣	١٨٤	٢٠.٨٣	٠.٢٥
٢٠٠١	١٧٨	٥٠٠١	٤.٠٤	٥٠٥	٤٨.٠٩	٠.٢٦

فمن الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تذبذب واضح لكافة النسب أعلاه في السنوات الأربع الأولى وتزايد في السنوات الثلاث الأخيرة وهذا يدل على حسن استخدام عناصر الإنتاج المتمثلة بالأجر والمواد والمكانن ورأس المال وحسن إدارتها وكذلك حسن استثمار الأيدي العاملة في الإنتاج مما أدى إلى تحقيق نتائج بنفس الترتيب السابق لعائد الاستثمار. أما درجة التصنيع والتي تعبر عن قيمة المستلزمات السلعية المستخدمة في الإنتاج فإنها عموماً تبدو ثابتة ومستقرة ولا يوجد تباين كبير خلال السنوات السبعة باستثناء سنة ١٩٩٨ حيث كان هناك ارتفاعاً كبيراً في هذه النسبة وتبدو بشكل أفضل في السنوات الثلاثة الأولى ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة التضخم في السنوات الأخيرة.

٢- نسب الربحية :-

وهذه تتمثل بخمسة نسب أو معايير وهي معدل عائد الاستثمار لحقوق الملكية وهامش الربح إلى المبيعات وصافي الربح إلى المبيعات وتحقق صافي الربح وتطور صافي الربح، وسيتم حساب النسب وفق الجدول رقم (٢):

جدول (٢)
نسب الربحية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	معدل عائد الاستثمار لحقوق الملكية	هامش الربح إلى المبيعات	صافي الربح إلى المبيعات	تحقق صاف الربح	تطور صافي الربح
١٩٩٥	٦	(٤)	٤	٥١	أساس
١٩٩٦	١٢	١٠	١٢	٢٤٤	١.٩٤٩
١٩٩٧	٣٨	٣٨	٢٢	٢٤٢	١٣.٧٢
١٩٩٨	١٣	٢	٦	١٠	٤.٣٢
١٩٩٩	٩٣	٣٢	٢٤	٦٨	٣٥.٦٨
٢٠٠٠	٣٧٨	٤٢	٤٠	١٢٩	١٤٧.٦٠
٢٠٠١	١٠٤١	٤٦	٤٥	٢٢٩	٤٠٧.٦٠

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عائد الاستثمار لحقوق الملكية يتزايد بشكل بطيء في السنوات الأربع الأولى ولكن يتزايد بشكل أكبر في السنوات الثلاث الأخيرة أما نسبتي هامش الربح إلى المبيعات وصافي الربح إلى المبيعات فإن هناك تزايداً بطيئاً وتبلغ ذروته في السنتين الأخيرتين، أما نسبة تحقق صافي الربح مقارنة بالربح المخطط فإن نتائج السنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تعد جيدة. وكذلك يمكن أن نبين إن تطور صافي الربح متزايد ولن بشكل بطيء في السنوات الأولى ومتناقص في سنة ١٩٩٨ ولكن يبدأ في التزايد بشكل طفرات كبيرة في السنتين الأخيرتين ومن هذا يمكن أن نستنتج أن هناك استثمار جيد لعناصر الإنتاج وحسن إدارة في السنوات الأخيرة .

٣-نسب السيولة :-

ويمكن حساب نسب هذه المجموعة كما هو في الجدول رقم (٣) ونلاحظ فيه إن نسب التداول والنسبة السريعة هي أقل من الحد المطلوب حيث أنه يجب أن لا تقل نسبة التداول عن ١:٢ و نسبة التداول السريعة عن ١:١ ومن هذا يمكن الاستنتاج أنه من المطلوب زيادة هذه النسب لكي تكون الشركة في مأمن من حدوث العسرة المالية أو صعوبة تسديد التزاماتها المالية.

جدول (٣)
نسب السيولة للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	التداول	السريعة	دوران النقدية	دوران رأس المال
١٩٩٥	١.٤٠	٠.٩٠	٠.١١	٨٧٧
١٩٩٦	١.١٢	٠.٨٢	٠.٣٢	١٣٠.١
١٩٩٧	١.٦٦	٠.٨٨	٠.٠٥	١٣٦٧
١٩٩٨	١.٤	٠.٨٤	٠.٠٧	٩٨٥
١٩٩٩	١.٢٨	٠.٨٨	٠.٠٧	١٤٣٣
٢٠٠٠	١.٢٤	٠.٩٧	٠.٠٣	٢٥٦٩

٢٠٠١	١٠٠٣	٠.٨٧	٠.٠٥	١٠٤٩٢
------	------	------	------	-------

أما معدل دوران النقدية فيمكن أن نراه في أفضل حالاته في السنوات الخمس الأخيرة حيث إن عدم الاحتفاظ بسيولة نقدية عالية أو حسن استخدام الأموال السائلة في تشغيل استثماراتها ، ولكن هنا يجب الأخذ بنظر الاعتبار إن انخفاض السيولة ليس جيدا في جميع الأحوال حيث أنه من الممكن أن يعرض الوحدة الاقتصادية إلى صعوبة تسديد التزاماتها أو أنها تتوسع في منح الائتمان مما قد يؤدي إلى حدوث الديون المعدومة أو الصعوبة في تحصيلها

وكذلك نفس الشيء لمعدل دوران رأس المال العامل فإن أفضل حالاته هي في السنوات الثلاث الأخيرة حيث إن ارتفاع هذا المعدل يدل على ارتفاع ربحية رأس المال العامل إلا أن هناك مخاطر يجب الانتباه إليها في حالة الارتفاع وذلك لحدوث فارق كبير بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة .

٤-نسب النشاط:-

ويمكن حساب نسب هذه المجموعة كما في الجدول رقم (٤)، ويبين لنا هذا الجدول أن معدل دوران المخزون يشير إلى عدم وجود مخزون متراكم أو أن هناك طلب كبير على منتجات الشركة ، وان الشركة في أفضل حالاتها في السنتين الأخيرتين، أما ما يخص معدل دوران الذمم المدينة فإن هناك انخفاض في معدل دوران الذمم المدينة وهذا يدل على بطأ تحصيل الديون أو التوسع في سياسة منح الائتمان وهذا ممكن أن يؤدي إلى حدوث صعوبة في تسديد التزامات الشركة أو حدوث ديون معدومة. وفيما يخص معدل دوران الموجودات الثابتة فإنه يمكن الاستنتاج إلي إن هناك استغلال امثل للموجودات الثابتة أو ان هناك مبيعات جيدة وهي ناحية إيجابية في الشركة وكما هو واضح من الجدول فإن معدل دوران الموجودات الثابتة يكون في أفضل حالاته في السنوات الأخيرة ، أما معدل دوران الموجودات المتداولة فهو عموما متقاربة وثابتة عدا سنة ٢٠٠٠ فأنها تبدو أفضل من السنوات الأخرى وهذا يدل على حسن استخدام الموجودات المتداولة . أما نسبة احتجاز الأموال في المخزون فهي أيضا جيدة إذ إن ارتفاع هذه النسبة في السنوات الثلاث الأخيرة يدل على انخفاض المخزون وهذه ميزة جيدة جدا في استغلال وإدارة أموال الشركة أما معدل دوران مجموع الموجودات فإنه يبدو متقاربا عدا السنتين ١٩٩٦ إذ أنه انخفض بشكل كبير مما يدل على انخفاض الاستغلال للموجودات أو ارتفاع الاستثمارات في الموجودات وفي سنة ٢٠٠٠ ارتفع بشكل اكبر من المعدل العام للسنوات الأخرى ، وهنا يدل على الاستغلال العالي للموجودات مقارنة مع السنوات الأخرى علما إن مجموع الموجودات الثابتة هي تقريبا ثابتة خلال السنوات السبع .أما ما يخص تطور الموجودات فإنه يلاحظ أن هناك تسارعا بطيئا في السنوات الأولى ومن ثم يبدأ في التسارع الكبير في السنوات الثلاث الأخيرة. أما نسبة الديون المعدومة فأنها عموما قليلة في جميع السنوات عدا سنة ١٩٩٧ فأنها أكبرا من بقية السنوات بالرغم من إن الشركة تتوسع في منح الائتمان وهذا يدل على حسن

تحصيل الديون . أما نسب الاندثار إلى الموجودات فهي عالية وخاصة في السنوات الأخيرة، وهذا يدل إما على خطأ في احتساب أقساط الاندثار أو المغالاة فيه أو أن الموجودات هي مواد ذات أعمار كبيرة مما يتطلب إعادة النظر بهذه الموجودات.

جدول (٤)

نسب النشاط

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
النسب							
دوران المخزون	١.٧١	١.٣٢	٢.٤١	٢.٣٢	٢.٢٧	٣.٨٥	٤.٦٩
دوران المذمم المدينة	١٠.٨٩	٩٥٢	٠.٤٤	(٠.٠٠٢)	٠.١٦	٠.٦٥	٠.٥٤
مدة التحصيل	٠.٣٣	٠.٣٨	٨١٤	(١٣٣٣٢٥٠)	٢٣	٦	٦٦٨
دوران الموجودات الثابتة	٧.٧٦	١.٤٤	٣.٠٥	٤.٤١	٨.٣٤	٢٠.٨٣	٤٨.٠٩
دوران الموجودات المتداولة	٠.٦٨	٠.٣٨	٠.٧٩	٠.٧٧	٠.٨٦	١.٣٤	٠.٩٤
احتجاز الأموال في المخزون	١.٩	١.٣٩	٢.٦٠	١.٩٢	٢.٧٢	٦.٣٠	٥.٩٠
دوران مجموع الموجودات	٠.٦١	٠.٢٩	٠.٦٢	٠.٦٥	٠.٧٨	١.٢٢	٠.٩٠
تطوّر الموجودات أساس	٠.٧٩	٠.٤٤	٠.٩١	٢.٣	٦.٩٧	١٨.٤١	
نسبة الديون المدومة إلى المبيعات	٠.٠٠١	٠.٠	٠.١٥٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٩	٠.٠٠١
نسبة الاندثار إلى الموجودات	٠.٥٦	٠.٢٠	٠.٢٤	٠.٣٧	٠.٥٢	٠.٦٦	٠.٧٧

٥- الإنتاج والقيمة المضافة:-

وسيتم حساب نسب هذه المجموعة كما في الجدول رقم (٥) إن القيمة المضافة للإنتاج تأخذ منحاً ثابتاً أو مستقراً فهي لا تتباين كثيراً خلال السنوات السبع إلا في سنة ١٩٩٥ إذ كانت في أقل نسبها وسنة ١٩٩٦ في أعلى نسبها أما تطور الإنتاج فإنه يأخذ اتجاهاً تزايدياً متسارعاً فهو يبدأ في سنة ١٩٩٥ سلبياً ثم يتحسن ليصل إلى أعلى نسبة في سنة ٢٠٠١ إذ إن تطور الإنتاج قفز قفزة كبيرة وهذا يدل على الاستغلال الأمثل لموارد الشركة أما تطور القيمة المضافة للإنتاج فأنها تكون تقريباً مستقرة وبتزايد ثابت نوعاً ما .

جدول (٥)

نسب الإنتاج والقيمة المضافة للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	القيمة المضافة للإنتاج	تطور الإنتاج بالقيمة	تطور القيمة المضافة للإنتاج
١٩٩٥	٧	أساس	أساس
١٩٩٦	٩٨	(١٣)	١٣
١٩٩٧	٧٨	٨٤	١٠
١٩٩٨	٦٣	٢١٤	٨
١٩٩٩	٧٢	٤٤٢	٩
٢٠٠٠	٧٤	١٢٠٨	١٠
٢٠٠١	٧٢	٣٠٨٣	٩

٦-نسب الخزين :-

يدل معدل المخزون المشار إليه في الجدول رقم (٦) إلى تزايد معدل المخزون في السنوات الأخيرة وهذا دليل على ازدياد نشاط الشركة في هذه السنوات حيث إن هناك مدى واسع بين سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠١ .

أما معدل الاستفادة من المخزون فيتمثل في انخفاض هذه النسبة في السنوات الأخيرة مما يدل على استغلال المخزون استغلالاً أفضل وانخفاض نسب الخزين الراكدة . كما إن نسبة الخزين إلى الموجودات المتداولة والتي يشكل المخزون جزءاً منها تكون متقاربة في السنوات الخمس الأولى ولكن تبدأ بالانخفاض في السنتين الأخيرتين وهذا مؤشر حسن على عدم الاستثمار الكبير في المخزون كونه يشكل كلفة على الشركة .

جدول (٦)

نسب الخزين للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	معدل المخزون خلال السنة	معدل الاستفادة من مخزون المواد	نسبة المخزون إلى الموجودات المتداولة
---------	-------------------------	--------------------------------	--------------------------------------

	الأولية		
١٩٩٥	٢٢٣٤٧٢	٢.٩١	٣٦
١٩٩٦	٢٢٨٩٣٧	٣.١٥	٢٧
١٩٩٧	٣٠٤٥٦٠	١.٧٤	٣٠
١٩٩٨	٥٠٦٥٧٠	٠.٨٤	٤٠
١٩٩٩	٧٢٣٣٤٩	١.٢٧	٣٢
٢٠٠٠	٨١٠٩٩١	٠.٦٢	٢١
٢٠٠١	١٤٨٨٩٠١	٠.٤٤	١٦

٧-نسب المواد :-

إنتاجية المواد الذي يمكن ملاحظته في الجدول رقم (٧) يشير إلى مدى مساهمة المواد المستخدمة في الإنتاج ونلاحظ أن افصل حال له في السنوات الثلاث الأولى ولان هذا المعيار لا يشكل أهمية في كونه كبيرا أو صغيرا وإنما يعتمد على نوع المنتج. أما إنتاجية المستلزمات السلعية فان هناك تراجعا في تطوره أو إن هناك تطورا سلبيا في كافة السنوات السبع باستثناء سنة ١٩٩٧ فان هناك تطورا ايجابيا طفيفا وينطبق هذا على إنتاجية الخامات والمواد الأولية . إما تطور إنتاجية المواد الأولية والخامات فان هناك تطورا جيدا في السنوات الأولى ولكن هناك تطور ايجابي في السنوات الأخيرة ويمكن اعتبار سنة ١٩٩٨ نقطة انقلاب في نسب التطور وكما هو مبين في الجدول رقم (٧) :

جدول (٧)

نسب المواد للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

إنتاجية المواد بالقيمة	تطور إنتاجية المستلزمات السلعية	إنتاجية الخامات والمواد الأولية	تطور إنتاجية الخامات والمواد الأولية	
١٩٩٥	٥.٢٠	أساس	١٩	أساس
١٩٩٦	٤.٧٦	(٠.٠٨)	٢٦	٣٧
١٩٩٧	٥.٣٨	٠.٠٣	١٢	(٣٧)
١٩٩٨	٢.٠٧	(٠.٦٠)	٣	(٨٤)
١٩٩٩	٣.٨٢	(٠.٢٧)	٦	(٦٨)
٢٠٠٠	٣.٩٩	(٠.٢٣)	٧	(٦٣)
٢٠٠١	٣.٨٢	(٠.٢٧)	٥	(٧٤)

٨- نسب الصيانة :-

نلاحظ من البيانات الموجودة في الجدول رقم (٨) حول نسبة تكاليف الصيانة إلى الموجودات تأخذ اتجاها متزايدا في زيادة تكاليفها وهذا يمكن اعتباره طبيعيا إذ انه بتقادم الموجودات وزيادة النشاط تتزايد الحاجة إلى الصيانة ونفس الشيء ينطبق عل نسب تكاليف صيانة المكنن والمعدات إلى إجمالي قيم المكنن .

جدول (٨)
نسب الصيانة للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	تكاليف الصيانة إلى قيمة الموجودات	تكاليف صيانة المكنائن والمعدات إلى إجمالي قيمة المكنائن
١٩٩٥	١٣	١٢
١٩٩٦	١	٠.٦
١٩٩٧	٢	١
١٩٩٨	٨	١
١٩٩٩	٢	١
٢٠٠٠	١٢	٥
٢٠٠١	٢٦	١٦

٩- إنتاجية العاملين:-

من ملاحظة كافة حقول الجدول رقم (٩) والخاص بنسب إنتاجية العاملين أن هناك تزايد ملحوظ وبطفرات كبيرة وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة فإنتاجية الفرد تكون في أفضل حالتها في سنة ٢٠٠١ وكذلك تطور إنتاجية الفرد و متوسط تكلفة الفرد تكون منخفضة في السنوات الأولى وتبدأ في التزايد في السنوات التي تليها لتكون في أقصاها في سنة ٢٠٠٠ ومن ثم تنخفض في سنة ٢٠٠١، ويمكن تفسير ذلك إلى زيادة المزايا التي تقدم إلى العاملين . أما نصيب الوحدة النقدية من تكاليف العاملين الإنتاج فأفضل حال لها في سنة ٢٠٠١ حيث تشكل تكاليف العاملين نسبة قليلة وهذا يستدل منه على حسن استغلال طاقات العاملين ونفس الشيء ينطبق على تطور إنتاجية الأجر وإنتاجية الفرد من القيمة المضافة فانه يكون في أفضل حالته سنة ٢٠٠١ .

جدول (٩)
جدول نسب إنتاجية العاملين

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
	٥	٦	٧	٨	٩	٠	١
إنتاجية الفرد	١٣٩.٩٧٥	١٢٤.٦٠٥	٣٤٨.٣٨٤	٤٦٣.٨٢٨	٩٠٢.٣٢٠	٢٢٥٢.٣٠٦	٥٠٠١.٣٨٦
تطور إنتاجية	أساس	(٠.١٠)	١.٤٨	٢.٣١	٥.٤٢	١٥.٠٩	٣٤.٧٣

							الفرد
١٢٥١. ٦٨	٦٥٣.٨ ٤	٣١٥. ٥٧	٢٨٨. ٢٦	١١٨. ٧٥	٨٢.٥ ١	٨٨.٣ ٦	متوسط تكلفة الفرد
٢٥	٢٩	٣٥	٦٢	٣٤	٦٦	٦٣	نصيب الوحدة النقدية من تكاليف العاملين في الإنتاج
٤.٠٣٥	٣.٥٣٤	٢.٩٤ ٦	١.٦٢ ٧	٢.٩٥ ٤	١.٥٢ ١	١.٦٠ ٧	إنتاجية الأجر
١٥١	١٢٠	٨٣	١	٨٤	(٥)	أساس	تطور إنتاجية الأجر
٣٦١٦. ٣٥٣	١٦٦٦. ٩٢١	٦٥٢. ٤١٢	٢٩٤. ٣٠٦	٢٧١. ٥٩٢	١٢٣. ١٥٤	١٠.٠ ٨٥	إنتاجية الفرد من القيمة المضافة

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

ومن خلال ملاحظة النتائج السابقة يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية ما يلي :-

- ١- من خلال الجدول رقم ٤ تبين عدم وجود توسع ملحوظ في استثمارات الموجودات الثابتة.
- ٢- من خلال الجدول رقم ٤ نستنتج أن هناك زيادة متسارعة في الموجودات المتداولة وزيادة في فائض العمليات الجارية وهذا مؤشر حسن يتطلب تشجيعه.
- ٣- من الجدول رقم ٢ يتبين إن هناك ثبات في رأس المال وزيادة في احتياطات الشركة وهذا أيضا مؤشرا جيدا.
- ٤- من الجدول رقم ٤ يتضح أن هناك توسعا في استخدام الائتمان.
- ٥- من الجدولين رقم ١ ورقم ٢ يتبين أن الشركة بدأت تحقق أرباح جيدة خلال السنوات الأخيرة.
- ٦- حسن استخدام عناصر الإنتاج المتمثلة بالآجر والمواد و المكائن ورأس المال وحسن إدارتها وكذلك حسن استثمار الأيدي العاملة في الإنتاج وهذا متمثل في الجدول رقم ١ .
- ٧- نسب التداول ونسبة التداول السريعة هي اقل من الحد المطلوب وهي ١:٢ و ١:١ على التوالي وهذا ما نراه في الجدول رقم ٣ .
- ٨- من الجدول رقم ٤ يتبين عدم وجود مخزون متراكم و طلب كبير على منتجات الشركة وهذا مؤشر حسن.
- ٩- من الجدول رقم ٤ يمكن أن نستنتج هناك استغلالا امثل للموجودات الثابتة وهناك مستوى مبيعات جيد.
- ١٠- من الجدول رقم ٤ أيضا نلاحظ انخفاض استغلال للموجودات و ارتفاع الاستثمارات في الموجودات و حسن تحصيل الديون.

- ١١- من الجدول رقم ٤ نلاحظ إن نسب الاندثار عالية وهنا يجب ملاحظة فيما إذا كانت طرق احتساب الاندثار غير مناسبة أو إن الموجودات قديمة.
- ١٢- من الجدول رقم ٥ نلاحظ ازدياد نشاط الشركة في السنوات الخمس الأخيرة.
- ١٣- من جدول رقم ٦ يتضح لدينا تزايد معدل المخزون في السنوات الأخيرة وزيادة نشاط الشركة واستغلال المخزون استغلالاً أفضل وانخفاض نسب الخزين الراكدة وعدم الاستثمار الكبير في المخزون وهذا مؤشر جيد.
- ١٤- من الجدول رقم ٧ نلاحظ إن هناك تراجع في تطور إنتاجية المستلزمات السلعية، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لإنتاجية الخامات والمواد الأولية.
- ١٥- زيادة تكاليف الصيانة نتيجة تقادم الموجودات وزيادة النشاط وهذا ما نراه في الجدول رقم ٨.
- ١٦- هناك تزايد في إنتاجية الفرد وحسن استغلال طاقات العاملين وهذا واضح في الجدول رقم ٩.

التوصيات

- ١- إضافة موجودات ثابتة جديدة لتعوض عما يندثر من الموجودات أو تجديد وتطوير الموجودات الثابتة الحالية نتيجة لزيادة تكاليف الصيانة.
- ٢- إمكانية استغلال الاحتياطات إذا ما سمحت التعليمات في استثمارات جديدة في الموجودات الثابتة.
- ٣- اخذ الحذر في سياسة التوسع في منح الائتمان من خلال وضع إجراءات فعالة في تحصيل الديون.
- ٤- زيادة نسبة التداول ونسبة التداول السريعة من خلال زيادة مكونات الموجودات المتداولة عدا المخزون.
- ٥- إعادة النظر في نوعية المستلزمات السلعية والمواد الأولية و مواد الخام .
- ٦- إجراء دراسات أخرى لتقويم كفاءة الشركة باستخدام المعايير الهندسية والفنية أو من خلال استخدام الموازنات التخطيطية.

المصادر

(١)- Grover, Jeffrey S.. 2001. "Re-assessing and Re-defining Edward I. Altman's 1968 Z Score Model of Bankruptcy Prediction " 50th Anniversary Meeting of the Midwest Finance Association , Cleveland , Ohio, March 30, 2001.

(٢)- Office Hampshire Department of Health and Human Services. 2001. "A Financial Analysis", 129 Pleasant Street . Concord, New Hampshire 03301, www.dhhs.state.nh.us.

(٣)- Donny Hubener.2001. "Financial Statement Analysis of High-end Audio/video Manufacturers", University of Kansas, spring 2001
EMGT806 Project, April 29, 2001.

(4)- College of Agriculture Science Cooperative Extension. "Farm Business Analysis: key to Pennsylvania Farm Profitability" Extension Circular 375.

(5)- Dr. Anne Abraham. 2005. "Managing, Mission, Members and Money: A Financial Analysis Model for the Nonprofit Sectors". School of Accounting and Finance, University of Wollongong NSW2522, Prepared For Presentation at the CONFERENCE ON EMERGING ISSUESE IN ACCOUNTING, BUSINESS AND TECHNOLOGIES 2005, Niagara Falls, N.Y.USA.

(٦) سمير مهدي حسين. ١٩٨٢. التحليل المالي للتقارير المالية - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة الحبوب. رسالة دبلوم عالي مراقبة حسابات غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ٥٠.

(٧) وليد العمار الرضوان. ١٩٩٧. أساسيات في الإدارة - مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسة التمويل. ط ١، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر، ص ٣٢.

(٨) زياد رمضان. ١٩٨٣. التحليل المالي للغايات الإدارية في المنشآت التجارية والصناعية. كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأردنية . ص ١١.

(٩) J. Horrigan. 1968."A short History of financial ratio and analysis"
Accounting Review. pp 248-294.

(١٠) Ken D. Duft, "Financial Ratio Analysis an Aid to Agribusiness Management", Washington State University. Pullman, Washington. p.4.

(١١) Robert C. Losik. 2003. "Financial Ratio analysis as a Management Effectiveness indicator". Working Paper No.2003-05 , Southern New Hampshire University. Pp.11. .

(١٢) زياد رمضان ، مصدر سابق، ص ٤٠

(١٣) د. مجيد عبد جعفر الكرخي. ٢٠٠١. تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية. وزارة الثقافة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ١٣١-١٩١.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.